

«إنرون» للطاقة وتبعتها شركات أخرى مثل «ورلد كوم» للاتصالات و«زيروكس» وغيرهما إلا رسالة «ناسفة في وجه النظام الرأسمالي الأمريكي على غرار رسالة 11 سبتمبر 2001، فالانهيارات المتتالية للشركات تضرب بعمق «الأمن الاستثماري» لأكبر قوة اقتصادية في العالم مثلما ضرب تفجير مركز التجارة العالمي بعمق أمن المواطن الأمريكي وأفقدته الثقة في أعظم قوة في العالم.

ورغم أن الرسالتين هزتا القوة الأمريكية، ولم تؤدي إلى انهيارها، إلا أنهما أوجدتا مناخاً من الوعي السياسي والاقتصادي في العالم بمكان الضعف في هذه القوة التي مثلت أنموذجاً سياسياً واقتصادياً طالما نودي بالاحتذاء به.

ويطرح انهيار الشركات الأمريكية استفهامات عدة حول ماهية الأزمة، وظروف ظهورها وكيفية تعامل الإدارة الأمريكية معها، وهل ثمة ثغرات طرحها الأنموذج الرأسمالي الذي تدور في فلكه هذه الشركات...؟ وماذا عن تداعيات هذه الأزمة؟ ليس فقط على الاقتصاد الأمريكي، ولكن على الدول ولاسيما العربية التي بدا أنها لا تختلف إداراتها الاقتصادية عما يحدث في أمريكا.



توصيف الأزمة

صلب أزمة انهيار وفساد الشركات الأمريكية هو محاولة القائمين عليها تقليل النفقات وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية أسهمت في

رفع أسعار أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية دون مبررات اقتصادية فعلية بهدف تضليل المستثمرين، ودفعهم إلى الإقبال على شراء أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، مما أسهم في رفع قيمتها بصورة جنونية.

وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة، في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

وقد بدأت سلسلة فضائح الشركات الأمريكية بـ «إنرون» الأمريكية للطاقة التي بالغت في أرباحها مقدار 6 مليار دولار. وعلى المنوال نفسه كانت الفضائح الأخرى لشركة «ورلد كوم» للاتصالات، و«زيروكس» الأمريكية وغيرهما من الشركات.. بل إن عدوى تضخيم الأرباح انتقلت إلى أوروبا ولا سيما فرنسا، حيث تحدثت صحيفة «لوموند» الفرنسية عن أن شركة «فيفندي يونيفرسال» سعت إلى تضخيم حساباتها بواقع 1.46 مليار دولار.

وأدت ظروف الاقتصاد الأمريكي إلى السعي لتضخيم هذه الأرباح، فيقول مجدي صبحي الخبير الاقتصادي المصري: «إن موجة الانتعاش الطويلة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال التسعينيات حتى عام 2000، أدت باستمرار إلى تعزيز الاتجاهات التفاؤلية، وهو ما عزز من الصعود شبه المستمر لقيمة الأسهم. وكان بعضهم قد أشار إلى أن ما

تشهده البورصة هو نوع من اقتصاد الفقاعة، حيث تزيد قيمة الأسهم كثيراً عما هو ممكن وفقاً لمستوى الأرباح، لكن في ظل حالة الرواج غالباً ما لا يلتفت إلى مثل هذه التحذيرات، حتى يتجه الاقتصاد نحو الركود أو الانكماش.. عندها تنكشف الممارسات الخاطئة التي تمت خلال مرحلة الازدهار».

أما الأداة التي استخدمها مديرو الشركات الأمريكية في تضخيم أرباحهم فكانت هي الخداع المحاسبي، وتولى هذا الأمر في حالة إنرون مكتب «أرثر أندرسن». كما لعبت البورصة ذاتها وشركات السمسرة والشركات الاستشارية والصحافة الاقتصادية أدواراً تكميلية في مسلسل انهيار الشركات، وإن لم تقل أهمية في التمويه على المستثمرين الصغار، وبالتالي سرقة عرق جيبيهم الناجم عن انهيار قيمة الأسهم التي يحملونها في عدد كبير من الشركات الأمريكية.



أزمة.. الشفافية

أرجع بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين أزمة تضخيم أرباح الشركات الأمريكية، وتواطؤ مكاتب المحاسبة إلى نقص في الـ«شفافية» يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي. وما نحن فيه الآن بخصوص الأسهم السعودية ليس ببعيد عن تلك الحقبة التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمقصود هو عدم الشفافية والوضوح في السوق السعودي، فتجد شركات لا تدر عوائد بل تجر الخسائر عاماً